

أقسام الكلام في ضوء النظرية المعجمية الحديثة

بحث مُستلّ لطالبة الماجستير سلاف مصطفى كامل

بإشراف أ.د. عبد الرحمن مطلق الجبوري

قسم اللغة العربية / كلية التربية - ابن رشد

ملخص البحث

يقال إنّ أوّل الفكرة آخر العمل، وفكرة البحث منصّبة على إيجاد قسمة دلالية- نحوية، للكلم، تراعى فيها معطيات النظرية المعجمية التي تفصل المفردات المنتمية للمجموعة النحوية المغلقة التي لا تجد لها مداخلة اشتقاقية مناسبة في المعجم، عن تلك التي تنتمي إلى المجموعة المعجمية المفتوحة القابلة للاشتقاق والتوسع، وقد تبين في أثناء البحث نوع الاضطراب الحاصل بتسمية أقسام الكلم الثلاثة، وعدّ المبهمات المعجمية ظروفًا كانت، أو ضمائر وموصلات وإشارات، في قسم الأسماء، على الرغم من أنّ معناها ليس في نفسها بل في قيدها الدلالي وضميمتها التي لا تنفك عنها. كما تبين تناقض حدّ الفعل مع ما ينسب إلى طائفة الأفعال من الأدوات الجامدة المحولة عن الفعلية، التي يكاد بعضها لا يقبل إلا علامة واحدة من علامات الأفعال، قنع النحاة بها كيلا ينقضوا قسمتهم المعهودة.

ويتقسيم الكلام على المجموعتين المذكورتين صار ممكنًا وضع المفردات التي تؤدي وظائف نحوية في التركيب، بشطريها: المبهمات التي عدّها النحاة أسماءً، وهي في حقيقة أمرها تؤوّل مع قيدها الدلالي بالأسماء، والأدوات التي ألحق فيها قسم الأدوات المحولة بقسم حروف المعاني الأصلية، وتسمية القسمين معًا بالأدوات، في مجموعة واحدة هي المغلقة منهما.

كما صارت المقررات النحوية الخاصة بالوظائف الإعرابية للمفردات الاشتقاقية للمجموعة المفتوحة بشطريها: الأسماء والأفعال، لا تحتاج إلى الاستثناء والتخصيص، فبقولنا أنّ الأسماء تقع فاعلة ومفعولة، والفاعل مرفوع والمفعول منصوب، لا نستثنى المبنيات؛ لأننا أخرجناها من قسم الأسماء، ووضعنا تأصيلًا معجميًا، وافقنا فيه بعض المحدثين، لقضيّتي الإعراب والبناء، جعلنا فيه الإعراب استحقاقًا للمفردات التامة الدلالة المعجمية من هذه المجموعة، والبناء للمفردة إليها من مفردات المجموعة المغلقة، وإن كانت قضية الإعراب والبناء ليست بالقضية الحاسمة في الاعتبار الدلالي، إذ قد تعرض لأسباب أخرى كالتخفيف والمشابهة وغيرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

لا شك أنّ الكلام على الكلام من أصعب الأمور؛ لأنّه يدور على نفسه ويلتبس بعضه ببعض. ولهذا شقّ النحو وما أشبهه النحو من المنطق، ولهذا أيضًا، حين وقف أعرابي على مجلس من المجالس النحوية، فسمع كلام أهل في النحو وما يدخل معه، حار وعجب، وأطرق ووسوس، وقال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا.

وبعد، فإنّ التفريق بين الثوابت والمتغيرات مظهرٌ بالغ الأهمية من مظاهر علمية البحث، والدراسة الرصينة؛ فللغة، بوصفها مجالاً بحثيًا علميًا، ثوابتها ومتغيراتها، وهذا يصحّ على مستوى الدراسات المعجمية والنحوية، وقد كانت مساحة التداخل بين الدراساتين كبيرةً عند علمائنا الأوائل،

فنجم عن ذلك وضع مقررات النحو وقواعده على هدي المعايير المعجمية، في جهد لا يعرف الكلل وتضحية جديرة بالإعجاب، عُرِضت فيها الفصحى عرضاً محيطاً شاملاً، يتسم بالسعة ويكسر طوق الجمود. وبتناول الأزمان ونأي إحدى الدراساتين عن الأخرى، أخذت مقررات النحو طريقها للدخول في قوالب صناعية، وسَمَت الدراسة النحوية بالجمود، وحالت دون الاجتهاد في متغيرات اللغة، دع عنك تفسير ثوابتها.

وهذه محاولة نعود فيها إلى معطيات علم المعجم الحديث، نستهدي بها لوضع تقسيم لا ندعي أنه جديد بل مُجَدِّد، نراعي فيه الفصل في ما فصلته أصول المعجم والوصل فيما وصلته.

أقسام الكلم :

إن منظومة لغوية ما لتؤثر في طريقة فهم أهلها للعالم، ومن ثمَّ، في طريقة تفكيرهم؛ لأننا نفكر كما نتكلم، واللغة التي تحدّد قدرتنا على الكلام هي نفسها التي تحدّد قدرتنا على التفكير^(١).

اعتاد النحاة على تقسيم الكلمة على ثلاثة أقسام، ويبدو أن أول من قال بهذه القسمة الإمام عليّ، رضي الله عنه وأرضاه، حين ألقى إلى إبي الأسود الدؤليّ (٦٩ هـ) صحيفةً فيها، على ما يروي الزجاجيّ (٣٣٧ هـ): "الكلمة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى. والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى. والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"^(٢).

والترم سيبويه (١٨٠ هـ) هذه القسمة من غير أن يحدّد الاسم، مكتفياً بقوله عن الحرف إنّه: "جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، لكنّه ذكر أنّ الفعل: أمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداث الفعل^(٣).

وذكر المبرّد (٢٨٥ هـ) أنّ هذه القسمة الثلاثية لا يخلو منها كلامٌ، أعجمياً كان أو عربياً^(٤). وحاول ابن السراج (٣١٦ هـ) أن يحدّد هذه الأقسام ويضع لها ضوابط تُعرف بها، لكنّه ألمح إلى أنّ الضمائر مثلاً لا تخضع لضوابط الأسماء^(٥). أمّا ماجاء به ابن فارس (٣٩٥ هـ) من اعتراضات أبرزها ما أورده على تعريف سيبويه بأنّ (نعم وبئس وليس وعسى) لم تؤخذ من لفظ الحدث، ثمّ ما جاء به البطليوسيّ (٥٢١ هـ) بعده، من نقاشٍ جادٍّ، فيؤكّدان عمق الإشكال في تحديد هذه الضوابط^(٦).

واتّضح حدّ الاسم عند الزمخشريّ (٥٣٨ هـ) بقوله: "الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران"^(٧). وفسّر ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) هذا الاقتران بأنّه بأحد الأزمنة الثلاثة، وقال إنّ الضمير في قولهم: ما دلّ على معنى في نفسه، راجعٌ إلى (معنى). وردّ الرضيّ (٦٨٦ هـ) هذا التفسير؛ لأنّ قولهم في حدّ الحرف: ما دلّ على معنى في غيره، يقابل هذا ولا يصحّ بعود الضمير على (المعنى)، ومعنى الكلام على ما اختاره جعل (في نفسه) صفةً لـ(المعنى)، والضمير عائداً إلى (ما)، وأنّ المعنى: ما دلّ على معنى في نفس لفظه، أي لا باعتبار غيره^(٨). وأورد الرضيّ

اعتراضاً آخر مفاده أنّ ضمير الغائب، والاسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسميّة، وكم الخبريّة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، خارجة عن حدّ الاسم، بقوله: (في نفسه)، وأجاب عنه بأنّ الضمير المذكور والاسماء الموصولة، وإن احتاجا ضرورةً إلى لفظٍ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ، فإنّ لفظة (الذي)، مثلاً، تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنّما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعها منها^(٩)! ولا يخفى ما في الجواب من تفسيفٍ لا يغني؛ فهل (الإبهام) معنّى يفيد، أو إنّه اللامعنى بعينه؟

أمّا حدّ الفعل عند الزمخشريّ فهو: "ما دلّ على اقتران حدثٍ بزمانٍ"^(١٠). وهو عند ابن الحاجب: "ما دلّ على معنّى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة"^(١١). واعترض على الزمخشريّ بأنّ الفعل لا يدلّ على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن^(١٢)، ففاقه حدّ ابن الحاجب وضوحاً ودلالةً! ومع هذا لم يسلم من اعتراض الرضيّ بقوله إنّ "لم يفسّر قوله: الأزمنة الثلاثة، لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال، والحقّ أنّ مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود، وكذا لفظ الاقتران مهملاً غير ظاهرٍ فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يورد في الحدود إلاّ الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها"^(١٣).

وعرّف الزمخشريّ الحرف بأنّه "ما دلّ على معنّى في غيره، وما لم ينفك من اسمٍ أو فعلٍ يصحبه إلاّ في مواضع مخصوصة"^(١٤). وعرّفه ابن الحاجب^(١٥) بعبارة الزمخشريّ الأولى نفسها. وعلّق الرضيّ شارحاً بقوله: "الحرف موجدٌ لمعناه في لفظٍ غيره،... والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ،... إلاّ أنّ هذا تضمّن معنّى لم يدلّ عليه لفظ المتضمّن كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار ودالاً عليه، بل الدالّ على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترنٌ بالمتضمّن"^(١٦). ثمّ ذكر الرضيّ ما يرد على هذا التعريف في قولهم: "النعته دالّ على معنّى في متبوعه"، فهو بذلك يدخل في حدّ الحرف، فردّ ذلك بقوله إنّ النعته يدلّ على الصفة وصاحبها لأنّ معناه (ذو طول)^(١٧). وهو تأويلٌ بعيدٌ! وكان يكفي أن يقول: إنّ الحرف مادلّ على معنّى نحويّ... ليستقيم الحدّ.

ومّا ذكرناه من أنّ الحرف لا يدلّ على معنّى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة. وقد خرق إجماعهم بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ)^(١٨)، فذهب في تعليقه على المقرّب إلى أنّه يدلّ على معنّى في نفسه؛ لأنّه إنّ حوْطِبَ به من لا يفهم موضوعه لُغَةً فَلَا دَلِيلَ فِي عَدَمِ فَهْمِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ، وَإِنْ حُوْطِبَ بِهِ مِنْ يَفْهَمُهُ فَإِنَّهُ يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى عَمَلًا بِفَهْمِهِ مَوْضُوعَهُ لُغَةً، كَمَا إِذَا حُوْطِبَ بـ(هل) من يفهم أنّ موضوعها الإسْتِفْهَامُ^(١٩). وهذا الخلاف مبنيّ على عدم التفريق بين المعنى النحويّ والمعنى المعجميّ، أيضاً.

ووصولاً إلى ابن هشام (٧٦١هـ) نجده يذكر إجماع من يُعتدّ بقولهم على القسمة الثلاثية للكلم واعتمادهم في ذلك الدليل العقلي^(٢٠)، إلا أنّ الأشموني (٩٠٠هـ) عكس اضطراب النحاة في تعيين الأقسام التي تندرج تحتها كلمات مثل: (خلا وعدا وحبذا وأفعال التعجب)، ومع ذلك أتى بتأويلات بعيدة دافعاً عن مقررات النحويين في أبوابها^(٢١)!

بعد هذا العرض العاجل يمكن القول إنّه ما دامت هذه القسمة بمقتضى العقل لا مورد للدليل النقليّ فيها، فإنّ هذا ممّا يكشف أمامنا مجالاً للموازنة بين لغتنا وغيرها من اللغات.

أقسام المفردات في علم المعجم الحديث:

لا بأس بأن نستأنس بما أورده الدكتور حلمي خليل من قسمة ثنائيتي دلاليّة لمفردات الكلام تبعاً لمعانيها، إذ ذكر^(٢٢) أنّ المعجميّين فيما يتّصل بالمعنى، بشكلٍ عامّ، يفرقون بين عنصرين أساسيين من عناصر دلالة الوحدة المعجميّة هما:

١- المعنى النحويّ grammatical meaning .

٢- المعنى المعجميّ lexical meaning .

أمّا المعنى النحويّ فهو محصّلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، أو هو ما تدلّ عليه الكلمة من وظائف نحويّة داخل التركيب. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أنّ للكلمات معانيّ وظيفيّة وهي في حالة الأفراد. وبصدد هذا يفرّق عددٌ كبيرٌ من علماء اللغة بين:

- الوحدات النحويّة (grammatical units).

- والوحدات المعجميّة (lexical units) .

على أساس أنّ الوحدات النحويّة عبارة عن مجموعة مغلقة closed set، أي أنّها لا تزداد بزيادة المادّة اللغوية التي يقوم المعجميّ بجمعها ودراستها. مثال هذه المجموعة المغلقة في العربيّة أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة والأدوات النحويّة.

ويقابل ذلك المجموعة المفتوحة open set، أي المجموعة القابلة للزيادة مثل المفردات التي تنمو وتتطور. ويرى هؤلاء العلماء أنّ المجموعة المغلقة تقوم على بيان الدلالة النحويّة، في حين أنّ أساس العمل في المجموعة المفتوحة هو شرح المعنى المعجميّ.

وعلى الرغم من إعجابنا بفكر الدكتور حلمي الثاقب لا بدّ من التنبيه على خطأ اصطلاحيّ وقع فيه، عند ترجمته مصطلح (lexical units) بـ(الوحدات المعجميّة)، وقد سبق له في مقدّمة كتابه أن ترجم مصطلح (lexical items) بـ(الوحدات المعجميّة)^(٢٣) أيضاً، فحصل تداخل اصطلاحيّ بين العامّ والخاصّ، وكان يمكن، للتخلّص منه، ترجمة الأخير بـ(الفقرات المعجميّة) التي تشتمل على النوعين السابقين من الوحدات.

ويبدو أنّ أصل هذه الفكرة يعود إلى علماء اللغة الغربيين، إذ ذكر جون ليونز هذه القسمة، مصطلحاً على مفردات المجموعة المغلقة باسم الكلمات الوظيفية، وعلى مفردات المجموعة المفتوحة باسم الكلمات التامة، بقوله: "ويرسم اللغويون أحياناً فارقاً بين كلمات تامة تنتمي إلى معظم أقسام الكلام (الأسماء، والأفعال، والصفات، والأحوال،...)، وكلمات معروفة بالكلمات الوظيفية بمختلف أنواعها تشمل أداة التعريف "the" وحروف الجرّ "of, at, for" ... إلخ" وأدوات الربط "and, but" ... إلخ"، وأداة النفي "not" ليبينوا الفارق المميز بينهما من اللغة الإنجليزية. وتتميز مثل هذه الكلمات الوظيفية بأنها تنتسب إلى أصناف تتكوّن من مجموعة أفراد قليلة العدد، ويميل توزيعها إلى أن تحدده القوانين النظمية للغة تحديداً قوياً إلى حد بعيد، ... ومما هو مقبول، بصفة عامة، أنّ الكلمات الوظيفية أقلّ اتصافاً بالمعجمية التامة من الأسماء والأفعال، والصفات، والظروف. وأكثر من ذلك فإنّ بعض الكلمات الوظيفية أكثر اتصافاً بالمعجمية من بعضها الآخر... لكن بين الحالات المحدودة للكلمات النحوية البحتة غير ذات المعنى المعجمي من ناحية والمفردات التامة من الناحية الأخرى، توجد كثير من الأنواع الفرعية للكلمات الوظيفية التي تسهم دون أن تكون مفردات تامة، إلى حدّ ما في المعنى المعجمي للجمل التي تذكر فيها^(٢٤).

والظاهر أنّ مثل هذه القسمة الثنائية تترك مساحةً من المفردات مترددةً بين القسمين كما تركت القسمة الثلاثية السابقة أسماء الأفعال مترددةً حتى جرى فيها الخلاف وسماها بعضهم الخالفة^(٢٥).

وقريب من ذلك إشارة الدكتور الجوّاري في حديثه عن أحوال الإعراب^(٢٦)، إذ بين أنّ الكلم طائفتان: طائفة لها معنى قائم بذاتها يُتصوّر في الذهن عند النطق بها، مثل: كتاب، ورجل، وقيام... وهذه الطائفة (الأسماء) هي التي تحتاج إلى الإعراب بحكم اختلاف المواقع عليها لتتم مدلولها واستقلاله، وأخرى لا يتصوّر لها معنى في الذهن عند النطق بها، إلا أن ينضم إليها ما يقيم معناها ويوضح إبهامها، مثل: لا، وإلى، وإن، وهذه الطائفة (الأدوات) تلزم حالة واحدة لا تفارقها. غير أنّه عدّ الأفعال، ماضيها ومضارعها، من الطائفة الثانية، ثمّ تراجع بعض الشيء بقوله إنّها قريبة منها إلا أنّها ليست سواءً في الإبهام معها؛ لقربتها الإشتقاقية من الأسماء ولعلاقتها بها في الوجود التاريخي!

وفي إشارته هذه بعدّ عن الضبط والحصر، فالأفعال تحمل دلالةً ضمنيةً على الحدث، فكيف لا يكون لها معنى قائم ومدلول مستقلّ، ما دام اسم الحدث (المصدر) عنده من الطائفة الأولى؟ ثمّ إنّ الأفعال عنده من (العمد) فحقّها إذن أن تعرب مرفوعةً، وهذا يناقض ما ابتدأ به! نعم هي تحمل دلالةً ضمنيةً أخرى بصيغتها، المورفيم الصفري، على الزمن، وهي دلالةً وظيفيةً نحويةً، وهو الذي

جعلها مترددةً بين الطائفتين، تارةً مبنيةً وتارةً معربةً. زد على ذلك أن الضمائر وأسماء الإشارة وما يماثلها أسماءً، عند النحاة، تختلف عليها المواقع الإعرابية ومع ذلك لم تحتج إلى الإعراب؛ لأنها، في ظني، لا تمتلك مدلولاً مستقلاً بذاتها وتفتقر إلى قيد يلحق بها، على ما سنراه عند الحديث عن المعارف. فليست المعاني النحوية التي تختلف على الكلم داعية الإعراب، على ما أرجح، بل تمام المعنى المعجمي والافتقار إليه هو الأصلح معياراً. إلا أننا لا ننكر أهمية هذه الإشارة بوصفها محاولةً للربط بين المعنى، معجمياً كان أو وظيفياً، وبين الإعراب، وهو ما لم يُشر إليه الغربيون، لكون أغلب لغاتهم غير معربة.

فإذا سلّمنا بهذه القسمة الدلالية بقي أن نصلح عليها بمصطلح غير بعيدٍ من إطلاقات علماء العربية للدلالة على مثل هذه الحالة. فالمجموعة المغلقة يمكن تسميتها بـ(المجموعة المعجمية)، والأخرى يمكن تسميتها بـ(المجموعة النحوية)؛ فالأولى تضمّ الأسماء (المتكّنة) والأفعال (المتصرفّة)، وهي مادة علم الصرف، لأنها تقبل الاشتقاق والتصريف، وهي مستحقّة للإعراب أصالةً، وهذا ما أشار إليه القدماء في تعريفهم للتمكّن بقولهم: "ويسمى الاسم متمكناً لتمكّنه في باب الاسميّة"^(٢٧). وإن شدّ شيءٌ منها عن أصله ولم يعرب احتاج إلى التعليل. والثانية التي تتصدّرها الحروف، حروف المعاني^(٢٨)، ما دامت تحمل معاني نحويّة، تضمّ إليها أيضاً طائفة كبيرة من الكلم تشترك فيما بينها عموماً في إبهام المعنى، واحتياجها إلى القيد الدلالي؛ لكونها ذات معانٍ وظيفيّة مختلفة؛ بما يجعل من الممكن أن نصلح على هذه الطائفة التي تشاطر حروف المعاني المجموعة بمصطلح (المبهمات)، كما سنفصل عمّا قريب. ولا ننسى طائفةً ثالثةً، تتوسّط هذين القسمين، تتكوّن من كلمات ذات أصولٍ مختلفة: بعضٌ منها يرجع إلى الأفعال وآخر إلى الأسماء وآخر إلى المبهمات، أو ترجع إلى أصولٍ مجهولة عند النحويين، خرجت جميعها عن أصولها لتستعمل استعمال حروف المعاني؛ وهذا يجعل من الممكن أن نطلق عليها مصطلح (الأدوات المحوّلة) الذي استعمله الدكتور تَمَّامٌ ليضمّها مع نظيرتها (الأدوات الحرفيّة) قسمٌ واحدٌ هو قسم (الأدوات)، واصطلاحه عريقٌ في تاريخنا النحويّ، فتكون القسمة النهائية للمجموعة النحويّة على قسمين: (المبهمات)، و(الأدوات). وقولنا إنّ أفراد هذه المجموعة النحويّة مستحقّة للبناء أصالةً، ثابتةٌ لا تزاد، غير متصرفّة، "إذ عدم التصرف يناسب البناء؛ إذ معناه أيضاً عدم التصرف الإعرابي"^(٢٩)، لا يعني انتفاء وجود ما يخالف هذا الأصل بينها لسببٍ أو لآخر يطرأ على الأصل.

وبالتزامنا منهجاً معاصراً كهذا يصبح لزاماً علينا أن نذكر ما سنجنه من فوائد، وما سنجنه من عوائد عادت على النحويين بالتزامهم القسري في تبويب مُصنّفاتهم بثلاثية (اسم، فعل، حرف)،

على الرغم من أن هؤلاء أقرب إلى منهجنا، ونحن أكثر استقاءً من مشربهم، من أصحاب منهج الألفية الخاضع لمنطق (العامل).

قسم الزمخشري كتابه على الأقسام الثلاثة: الأسماء، والأفعال، والحروف، وجعل قسماً رابعاً للمشارك، يختص بالظواهر الصرفية والصوتية والهجية التي لا يمكن تسويغ وجودها في أحد الأقسام الثلاثة الأولى. ولكونه لم يضع باباً للأدوات الاسمية (المحوّلة)، فإنك تبحث في مفصله عبثاً عن (من) الشرطية و(ما) الاستفهامية، فلا تجدهما، ثم تكتشف بعد التقلب الممض أنه تكلم عليهما في باب الموصولات الاسمية، وأخر الكلام على (إن) الشرطية و(همزة الاستفهام) إلى باب الحروف. ومع ما ذكرنا فإن عبقرية الزمخشري وحسه الدلالي جعلاه ينتهج منهجاً أقرب في وضعه إلى مشجّر اصطلاحيّ بطريقة القول الدلالية، منه إلى كتاب في قواعد النحو التركيبية^(٣٠). وفي تقسيمنا هذا سنضمّ حروف المعاني والمبهمات، على عمومها، في مجموعة واحدة نبدأ فيها بالأقلّ إبهاماً منها، ثم نصله بما استعمل منها، لشدة إبهامه، استعمال الحروف، وهو قسم الأدوات المحوّلة، لنصل إلى الأشدّ إبهاماً، وهو قسم الأدوات الحرفية. وأكثر من هذا أننا سنضمّ كلّ لفظ إلى لفظه، ونجمع كلّ نظير مع نظيره ونتخلّص جزئياً من التداخلات الاصطلاحية، والقيود الزائدة التي تنوء بها حدودنا النحوية، في محاولة ردّ ما يشدّ عنها لاختلاف الهوية وبعد الصفات المعجمية.

المجموعة المعجمية المفتوحة:

ذكرنا آنفاً أن المجموعة المفتوحة (open set) هي المجموعة القابلة للزيادة، وتضمّ المفردات التي تنمو وتتطور. ويرى علماء اللغة أن أساس العمل في المجموعة المفتوحة هو المعنى المعجمي الذي تمتاز به مفرداتها، وهذا يفضي إلى القول إنها تضمّ الأسماء التي تعرف ب(المتكّنة) عند النحاة، بالمعنى الذي قصده ابن جنّي من أنها التي يمكن تصريفها واشتقاقها^(٣١)، والأفعال (القابلة للتصريف) أيضاً، وهي مادة علم الصرف؛ لأنها تقبل الاشتقاق والتصريف، بسبب تمكّنها الدلالي ورسوخها المعجمي، وتصرفها في الكلام بوجوه شتى؛ ولذلك كانت مستحقة للإعراب أصالةً، وإن شدّ شيء من هذه المجموعة عن أصله ولم يعرب، كان ذلك فيه عارضاً، واحتاج إلى التعليل.

وبفصل ما يعرف بالأسماء غير المتكّنة، والأفعال غير المتصرفة، الجامدة منها والناقصة التصرف، ووضع الأولى تحت مصطلح (المبهمات)، والثانية تحت مصطلح (الأدوات المحوّلة)؛ لأنهما تنتمي إلى المجموعة المغلقة، فإننا لن نحتاج إلى تقييد الأسماء والأفعال بقيد اصطلاحيّ، بل يبقى مصطلح (الأسماء) مختصاً بمفردات هذه المجموعة التي تدلّ على حدّ (الاسم) وعلاماته

دلالة مطابقة، بلا استثناءٍ مخلٍّ، ولا إقحامٍ مزلٍّ، ويبقى مصطلح (الأفعال) أيضاً دالاً بالطريقة نفسها على حدّه، أمّا (الإعراب) الذي تستحقّه المجموعة أصالةً، فليس هو بالحالة الشكلية التركيبية، بل هو الأساس في قسمة الشطر الأول من هذه المجموعة، أعني (الأسماء) بوصفه علماً على المعنى، لا حالةً شكليةً صناعيةً، إذ تقسم على مرفوعاتٍ ومنصوباتٍ ومجروراتٍ، أمّا الشطر الثاني (الأفعال)، فيقسم على وفق الدلالة الزمنية، أو الدلالة الوظيفية.

القسم الأول من المجموعة المفتوحة: (الأسماء)

تقسيماتُ الاسماء:

تعددت المعايير التي استعملها النحويون في تصنيف الأسماء باختلاف زوايا النظر إليها، فصنفت استناداً إلى النوع والبنية والوظيفة النحوية والوظيفة الدلالية. واجتهد بعض المحدثين في حصر المعايير التقسيمية لها، إلا أنهم لم يقدموا جديداً^(٣٢)، إذ لم يُعنوا بحصر أصناف الكلم استناداً إلى الدلالة المعجمية والدلالة الوظيفية، ليفصلوا ما كان من المجموعة المغلقة عما كان من المفتوحة، بل أذعنوا لمقولة الاسمية التي أطلقها القدماء بحق الكلمات الوظيفية المبهمة معجمياً على الرغم من اعترافهم بإشكالية الإطلاق. وسنقدم تقسيماً قد يبدو في ظاهره تقليدياً، لكنّه يعتني بالجانب الدلالي، ويسلط الضوء على زوايا أهملت في الدرس النحوي.

تقسيمُ الأسماء استناداً إلى الدلالة التركيبية: (المرفوعات)، و(المنصوبات)، و(المجرورات)

ذكرنا أنّ حركة الإعراب وشكله لا ينفكان عن منحى دلاليّ، وتسمّى أنواع الإعراب في الاسم (وجوه الإعراب)، وهي الرفع والنصب والجرّ، وكلّ واحدٍ منها علّم على معنًى، فعند الزمخشريّ، الرفع علم الفاعلية، والفاعل واحدٌ ليس إلّا، وباقي المرفوعات ملحقٌ به. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضربٍ، وباقي المنصوبات ملحقاتٌ بالمفعول. والجرّ علم الإضافة. وأمّا التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرّها داخلةٌ تحت أحكام المتبوعات^(٣٣).

وسواءً كان الرفع علم الفاعلية، أو علم العمدة كما أثر الرضيّ، أو الإسناد كما أثر المحدثون، والنصب علم ما ليس بمسندٍ من تكلمات الجملة أو متعلقات الفعل (الفضلات)، والجرّ علم لما بينهما أو علم الإضافة^(٣٤)، فإنّ هذا يقوم على عدّ الضمّة أقوى الحركات، والفتحة أخفّها، والكسرة بينهما. ويبدو أنّ العلاقة التسلسلية والترتيبية بين وجوه الإعراب قد شغلت اللغويين وجرى خلافهم فيها، فللرضيّ رأيه المتفرد في هذا الباب إذ يرى أنّ الرفع الذي هو أقوى الحركات، جعل للعمد، وأنّ النصب جعل للفضلات عموماً سواءً اقتضاها جزء الكلام بلا وساطةٍ كغير (المفعول معه) من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بوساطة حرفٍ، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة (حروف الجرّ). فالنصب الذي هو أضعف الحركات إنّما جعل

للفضلات لكونها أضعف من العمدة وأكثر منها، ثم أريد أن يُميّزَ بعلامة ما هو فضلةٌ بوساطة حرفٍ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فميّز به، مع كونه منصوب المحلّ؛ لأنّه فضلةٌ، فصار معنى كون الاسم قد أضيف إليه معنى العمدة بوساطة الحرف معني آخر منضمًا إلى المعنيين المذكورين، علامته الجرّ، هو معنى الإضافة، فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحليّ في هذه الفضلة، حتّى إنّه يرى قياس المستثنى غير المفرغ بـ(إلا)، والمفعول معه: الجرّ أيضًا، إذ هما فضلتان بوساطة الحرفين، لكن لما كان الواو في الأصل للعطف، وغير مختصّ بأحد القبيلين: الأسماء والأفعال، وكانت (إلا) لا تدخل على غير الفضلة أيضًا، لم يروا إعمالهما، فبقي ما بعدهما منصوبًا في اللفظ^(٣٥). وتفسير كلامه هذا أنّه يرى كلّ ما خلا العمدة فضلاتٍ، فالمنصوبات والمجرورات كلّها منها، وفرق ما بينهما أنّ المنصوبات غلب عليها التعلّق المباشر بلا وساطة الحرف، والمجرورات الأصل فيها التعلّق بالحرف، ولكون الأخيرة أقلّ أخذت حركة أقوى من حركة المنصوبات، فإذا أسقط حرف الجرّ عادت لأصلها ونصبت، ويشهد لهذا قول الكوفيّين المذكور في أنّ الجرّ ليس بإعرابٍ إنّما هو يشبهه؛ لأنّه ضعف للنصب.

أمّا المحدثون فقد كان للدكتور الجوّاري نظرةً أخرى، فهو يرى الرفع علم العمدة، والخفض (الجرّ) علم الإضافة، والنصب لما بينهما، بناءً على أنّ الرفع والخفض متقابلان في اللغة، وهو أساس لغويّ سليم، ويرى أنّ الذي يصلح في مرتبة الوسط هو النصب، وهو يشبه ذلك بأحوال بني آدم في الحياة، فمرتبة الوسط للكثرة الكاثرة من الناس والأشياء، وهي كذلك في الأسماء؛ ولهذا السبب، لا لتدنيّ رتبتها، استحققت في نظره أخفّ الحركات وأقلّها مؤونةً لفظاً^(٣٦). وقد يمكن الاستدلال له بأراء علماء اللغة المعاصرين الذين يدلون بتجاربيهم في حقل الصوتيات، إذ يرون أنّ الكسرة أضعف الحركات، فهي تليق إذن من هذه الوجهة بأضعف مراتب الإعراب، كما يمكن الاستدلال له أيضًا بكون الكسرة إحدى لواحق التأنيث في العربيّة، وخطاب المؤنث أحوج إلى التليين والخفة من غيره^(٣٧).

المرفوعات من الأسماء:

تشمل المرفوعات الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، ومرفوع أدوات النسخ الفعلية، أو الحرفية. والأصل فيها عند سيبويه المبتدأ؛ لأنّه مبدوءٌ به، على ما ذكر بقوله: "واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب، والرافع سوى الابتداء، والجارّ على المبتدأ... فالمبتدأ أوّل جزءٍ كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة"^(٣٨). واستثنى سيبويه (الابتداء) لأنّه عنده من العوامل الرافعة المعنوية. وقال بعضهم إنّ الفاعل أصل المرفوعات، وقيل كلاهما أصل^(٣٩). وإلى الثاني ذهب الزمخشري، إذ قدّم الكلام على الفاعل، وجعل الرفع علمًا على الفاعلية، وما سوى الفاعل

محمولاً عليه. وذكر ابن يعيش (٦٤٣هـ) أنّ ذلك مذهب حدّاق النحويين في عصره. ويمكن تلمّس علّة أصالة الفاعل ممّا ذكره السهيلي (٥٨١هـ) من أنّ عامل الفاعل لفظي، فلا يدخل عليه ما يزيله؛ ومن ثمّ يبطل الرفع في المبتدأ بدخول (إنّ وأخواتها) ^(٤٠)، وهذا يعني أنّ معنى المبتدأ قابلٌ للتقييد بأدوات النسخ التي تحطّه عن رتبته في الإسناد، بخلاف الفاعل. ويمكن الاستدلال له أيضاً بأنّ الحديث المحكوم به (المسند) مقدّم على الفاعل أبداً، فجاز أن يكون نكرةً ومعرفةً قياساً، أمّا المبتدأ فالمسند في جملته مؤخّر غالباً، وإنّ جاز تقديمه بشرائطه المعروفة؛ لذا كان المبتدأ معرفةً قياساً، إذ الحكم على المجهول لا يفيد؛ لأنّ ذكر المجهول أولاً يورث السامع حيرةً، فوجب أن يكون المبتدأ معرفةً حتّى يكون معيّناً، وقد يكون نكرةً تحصل فيها الفائدة بمسوّغٍ من مسوّغات الابتداء بالنكرة المعروفة في النحو ^(٤١).

المنصوبات من الأسماء:

تشمل المنصوبات مجموعةً كبيرةً من المصطلحات حاول النحاة إدراجها ضمن مصطلح (المفعولات) وإحاطها بها، حين عدّوا النصب علم المفعوليّة، كما فعل ابن الحاجب، وقسموا المنصوبات قسمين: أصلاً في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز والمستثنى (في غير المفرغ)، أو حاولوا إدراجها ضمن مصطلح (الفضلات) إن عدّ (النصب) علماً عليها، مع اعترافهم بأنّ المنصوبات تشمل ما ألحق من العمد بالفضلات لشبهها بها ^(٤٢). وهذا ما رجّحه الرضيّ إذ قال: "النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعمدٌ، شبّهت بالفضلات ك(اسم إن)، و(اسم لا التبرئة)، و(خبر ما الحجازيّة)، وخبر كان وأخواتها" ^(٤٣).

وكلا الحالين لم يسلم من الاعتراض، فإذا كانت الفاعليّة قد تقترب بوجهٍ من الوجوه من معاني المرفوعات، فإنّ المفعوليّة تختلف في صدقها على المنصوبات اختلافاً كبيراً؛ لأنّ معنى المفعوليّة بشكلٍ عامّ التأتّر بالفعل، وهو يطابق دلاليّاً، عند البصريين، المفعول المطلق، ويدلّ بالأصالة على باقي المفعولات مع التقييد، وعند الكوفيّين لا يطابق إلّا المفعول به، فهو (المفعول) حقيقةً وما دونه مشبّه بالمفعول ^(٤٤). ويبدو أنّ اختلاف وجهة النظر لـ(المفعول) سبب ذلك، فالكوفيون ينظرون إليه من زاوية المفهوم الصرفي، فالمفعول عندهم في (ضرب) ما كان على زنته من الفعل، وهو المضروب، وهذا المفهوم الصرفي ينطبق على من وقع عليه الفعل، والبصريون ينظرون إليه من زاوية نحويّة، فالمفعول عندهم في (ضرب) هو الذي فُعل، وهو (الضرب)، أي المصدر، المطابق للمفعول المطلق. ولما كان السياق نحويّاً فإنّ وجهة البصريين أدقّ اصطلاحاً في هذا الموضع. أمّا تمحلّمهم في تعميم هذا الاصطلاح على المنصوبات كافةً فقد ناقشه الدكتور الجوّاري بإسهابٍ، مع

ترجيح رأي الكوفيّين، من غير أن يقدّم بدائل مقنعةً مكتفياً باصطلاح الوصف غير المطابق للموصوف، أو التابع الناقص، على ما في التسميتين من تداخلٍ دلاليٍّ سافرٍ وغموضٍ، علماً أنّ الدكتور نفسه استعمل مصطلحي (الوصف)، و(الموصوف) للدلالة على المسند والمسند إليه^(٤٥). ويذكر النحاة أنّ هذه المفعولات تتفاضل في دلالة الفعل عليها، فأقوى دلالاته دلالاته على المصدر (المفعول المطلق)؛ لأنّه من لفظه وينوب عنه، ثمّ ظرف الزمان (المفعول فيه)؛ لأنّ معنى الفعل يدلّ على الزمان، ولأجل تقييد الحدث به وضع، ويتلوه ظرف المكان (المفعول فيه)؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من مكانٍ، فهو يدلّ عليه التزاماً، ثمّ تأتي دلالاته على (المفعول له)؛ لأنّ الفعل لا يوجد إلا لغرضٍ، ثمّ دلالاته على (المفعول معه)، و قدّم (المفعول له) على (المفعول معه)؛ لأنّ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل، بخلاف الفعل بلا مصاحبٍ فإنّه أكثر منه مع المصاحب، وأيضاً، يصل الفعل إليه بوساطة الواو، بخلاف سائر المفاعيل، أمّا المفعول به فإنّه وإن نقص عن مرتبة المصدر، فإنّه بمنزلة الفاعل في حاجة الفعل إليه؛ لذا يقوم مقامه دون غيره من المفعولات التي توجد معه، إلا أنّه يؤخّر عن المصدر؛ لأنّه ليس ضرورياً لكلّ الأفعال^(٤٦).

وتعدّ هذه المفعولات وما ألحق بها من متعلّقات الفعل المقيدة عند البلاغيّين، فالجملة إذا اقتصر فيها على ذكر جزأيهما (المسند إليه) و(المسند)، فالحكم مطلقاً. وإذا زيدَ عليهما شيءٌ ممّا يتعلّق بهما أو بأحدهما، فالحكم (مقيّد)، فالإطلاق أن يُذكر الشيء باسمه لا يُقرن به صفةٌ ولا شرطٌ ولا زمانٌ ولا عددٌ ولا شيءٌ يشبه ذلك، والتقييد أن يذكر بقرينٍ من بعض ذلك، فيكون ذلك القرين زائداً في المعنى، حيث يُراد زيادة الفائدة وتقويتها عند السامع. والتقييد يكون بالتتابع، وضمير الفصل، والنواسخ، وأدوات الشرط والنفي، والمفعولات الخمسة، والحال، والتمييز. وهم يرون أنّ التقييد بالمفعولات الخمسة ونحوها يكون لبيان نوع الفعل، أو ما وقع عليه أو فيه، أو لأجله أو بمقارنته، ويقيد بالحال لبيان هيئة صاحبها وتقييد عاملها، ويقيد بالتمييز لبيان ما خفي من ذات، أو نسبة، فتكون القيود هي محطّ الفائدة والكلام من غيرها كاذباً، أو غير مقصودٍ بالذات. أمّا متعلّقات الفعل فتشمل عندهم زيادةً على ذلك الظرف والجارّ والمجرور^(٤٧). ومن هنا رأينا أن نصلح على ما يعرف بالفضلات مصطلح (مقيّدات الفعل)، بدلاً من متعلّقات الفعل الذي رجّحه الدكتور المخزومي^(٤٨).

المجرورات:

الجرّ عند النحاة علم الإضافة، وهذا يعني تعميمهم مصطلح (الإضافة) ليشمل ما انجرّ بالحرف وما انجرّ بالاسم، إلا أنّهم في الاستعمال خصّصوا، إذ تتبع المجرورات، في تسميتها، ما يطلق على أدواتها، فتسمّى مجرورةً عند من يسمّى أدواتها (حروف الجرّ)، وهو ما ينسب إلى

البصريين، وتسمى مخفوضةً عند من يسمي الأدوات (حروف الخفض)، وهو ما نسب إلى الكوفيين، أما من سماها (حروف الإضافة) من غير المتقدمين، كالزمخشري، فلم يسم المجرور مضافاً إليه، إلا أن هذه التسمية وقعت لابن الحاجب حين جعل (المضاف إليه): كل اسم نسب إليه شيءٌ بوساطة حرف جرٍّ، فاعترضه الرضي لتسميته المجرور بحرفٍ مضافاً إليه، وذكر أنه بنى الأمر على أن المجرور بحرف جرٍّ ظاهرٍ مضافٌ إليه، وقد سماه سيبويه أيضاً مضافاً إليه، لكنّه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ (المضاف إليه) أريد به ما انجرّ بإضافة اسمٍ إليه، بحذف التتوين من الأوّل للإضافة، وأما من حيث اللغة فلا شك أن (زيداً) في قولك: مررتُ بزيدٍ، مضافٌ إليه، إذ أضيف إليه المرور بوساطة حرف الجرِّ^(٤٩).

ومتابعة ابن الحاجب لسيبويه تبدو واضحةً، إذ ذكر الأخير في باب الجرِّ أنه يكون في كل اسمٍ مضافٍ إليه، وأن المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكون ظرفاً، وباسمٍ لا يكون ظرفاً.

وأنضحت عند ابن السراج قسمة الأسماء المجرورة على قسمين: اسمٌ مجرورٌ بحرف جرٍّ، واسمٌ مجرورٌ بإضافة اسمٍ مثله إليه. واستعمل الجرّ والخفض، وذكر أنهما بمعنى واحد^(٥٠). وتابعه ابن جنّي (٣٩٢هـ) في قسمته هذه، وذكر الشارح أن المجرورات أعطيت حركتها؛ لأتّها حركةٌ غير قويّة في حكم الإعراب، تشبه حركة البناء، ويحرّك بها لالتقاء الساكنين، وهي قليلة الغناء، إذ ليست فارقةً بين المعاني النحويّة كالفاعليّة والمفعوليّة، ووجود الواسطة بينها وبين متعلّقها يغني عن حركتها، فلم تكن قويّةً في باب الإعراب^(٥١). وهذا القول يدعم ما اخترناه من أن المنصوبات هي التي تحتلّ مرتبة الوسط، وحركتها أقوى في الإعراب، وإن كانت أخفّ نطقاً.

وعاد الزمخشري إلى ما كان عليه سيبويه فذكر أن الاسم لا يكون مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجرِّ، كما أن الفاعليّة والمفعوليّة هما المقتضيان للرفع والنصب. وسمي حروف الجرّ حروف الإضافة، ولكنّه جعل العامل ههنا حرفَ الجرِّ الظاهر، أو معناه المقدّر في إضافة الأسماء إلى مثلها^(٥٢). في حين يذكر أن سيبويه جعل العامل في القسم الثاني الاسم المضاف نفسه، إذ ذكر السيوطي أن المقصود بالجرّ بالإضافة: الجرّ الكائن بسببها أو فيها، ليطرّد على رأي سيبويه من أن الجرّ المضاف، وعلى رأي ابن مالك من أنه الحرف المقدّر لا غير^(٥٣).

ولا ننسى أن المجرورات بنوعها من متعلّقات الفعل غير المباشرة، ووظيفة التعليق تؤدّيها الأدوات كما سيأتي في قسمها. ويكفي أن نستدلّ هنا بما ذكره الشريف الكوفي (٥٣٩هـ) من أن حرف الجرّ لا يكون أبداً إلا متعلّقاً بما قبله وموصلاً إياه إلى ما بعده، ولا يتعلّق إلا بفعلٍ، أو ما جرى مجراه، أو ما قدر به^(٥٤). وأخيراً نشير إلى أنه يحتلّ موقع (المضاف إليه) بعض المبهمات

كالمشار به والموصول والضمير، وقد تحتلّه الجملة بتمامها في باب الإضافة إلى الجمل. أمّا (المضاف) فلا تقع فيه هذه الأشياء.

القسم الثاني من المجموعة المفتوحة: (الأفعال)

أقسام الفعل:

يقسم الفعل عند النحاة استناداً إلى اعتباراتٍ شتى، تتداخل فيما بينها تداخلاً مرتباً، إذ كان من المفترض أن يخصّ النحاة مصطلحاتٍ لصيغ الأفعال، وأخرى لأزمنتها، كما فعل سيبويه، إذ لم تظهر عنده القسمة المعتادة لدينا للأفعال على: ماضٍ، ومضارع، وأمر، فهو تارةً يقسمها بحسب الزمن كما رأينا أول المبحث، وتارةً يقسمها استناداً إلى التصرف النحويّ على أفعالٍ مضارعةٍ لأسماء الفاعلين، وأخرى لم تجر مجرى المضارعة، تضمّ الماضي والأمر باصطلاحنا^(٥٥). وظهرت القسمة المعهودة عند السيرافيّ، وتابعه الزمخشريّ والنحاة من بعده^(٥٦).

أقسام الفعل من حيث الزمن:

تتضح قسمة الفعل باعتبار الزمن عند البصريين، إذ قالوا باشتراك زمنيّ الحال والاستقبال في صيغة المضارع، واشترك صيغتي الأمر والمضارع للدلالة على المستقبل. وقد جاء هذا عن سيبويه، إذ سمّى فعل الحال: ما هو كائنٌ لم ينقطع، وفعل المستقبل: ما يكونٌ ولم يقَع. وأورد المبرّد تسمياتٍ أخرى لهذه الأزمنة، إذ ذكر "أنّ الضَّرْبَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ يَقَعُ عَلَى أَحْوَالِهِ الثَّلَاثَةِ: الماضي، والموجود، والمنتظر"^(٥٧).

وقد تابعهما ابن السراج، والزجاجيّ وابن جنّي في القسمة الزمانيّة المحضّة على (ماضٍ، وحالٍ أو حاضرٍ، ومستقبلٍ)^(٥٨)، إلّا أنّ النحاة بعده ساروا على القسمة المختلطة المعهودة على: (ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ). ودليل اختلاطها اختلاف الاعتبار الدلاليّ في تسمية كلّ قسمٍ من أقسام الفعل فيها، فالماضي باعتبار الزمن، والمضارع باعتبار الشكل التركيبيّ والإعراب، والأمر باعتبار المعنى الإنشائيّ الوظيفيّ. أمّا الكوفيّون فإنّ تقييد الفعل بمصطلح (الدائم) وثيق الصلة عندهم بأقسام الفعل من حيث الزمن، إذ ينسب إليهم أنّهم عدّوا الأمر مع المضارع قسمًا واحدًا، وهو حقٌّ^(٥٩)، لكنّهم جعلوا الفعل ثلاثة أقسامٍ: ماضٍ، ودائمٌ، ومستقبلٌ. والأخير هو الذي يشهد له الاستعمال، فالكوفيّون ضمّوا المضارع والأمر في قسمٍ واحدٍ يسمّى عندهم مستقبلًا، وأضافوا (الفعل الدائم) المتمثّل باسم الفاعل، لتعود الأقسام ثلاثةً: الماضي، والدائم، والمستقبل. ويبدو أنّ أصل ذلك يعود إلى الفراء (٢٠٧هـ)، ففي تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، قال: "فلذلك جاءت في (مالك؟) في المستقبل، ولم تأت في دائمٍ ولا ماضٍ"^(٦٠)، يريد

أن يقول إن صيغة الاستفهام هذه يأتي بعدها فعل المستقبل، أي المضارع باصطلاحنا، ولا يأتي بعدها الدائم مثل: (أنتك قائم)، ولا الماضي مثل: (أن قمت).

وفصل الفراء كيفية تخصيص زمن الدائم، بقوله: "وللإضافة معنى مضي من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه، تقول: أخوك أخذ حقه، فنقول هاهنا: أخوك أخذ حقه، ويقبح أن تقول: أخذ حقه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد، قلت: أخوك أخذ حقه عن قليل، وأخذ حقه عن قليل؛ ألا ترى أنك لا تقول: هذا قائل حمزة مبغضاً؛ لأن معناه ماضٍ، فقبح التتوين لأنه اسم"^(٦١). ويبدو فيه أنه يخالف ماورد عن الكسائي (١٨٩ هـ) عند الرضي، وما فسّر به محقق كتاب الأصول قصد الكوفيين بالأفعال الدائمة بأنها عندهم ليست من الأسماء العاملة، التي لها من قوة العمل ما للأفعال؛ لأنهم كانوا يعملونها في الماضي والحال والاستقبال مطلقاً وبلا شرط كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثلاثة أخذاً بقول الكسائي، وتجويزه أن يعمل بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء^(٦٢).

وتأثر الزجاجي بمصطلح الكوفيين دون مفهومه، فالفعل عنده ثلاثة أقسام: فعل ماضٍ، وفعل في الحال ذكر أنه يسمي الدائم، وفعل مستقبل. لكن تمثيله لفعل الحال جاء بالفعل المضارع؛ وذكر أنك إن أردت تخليصه للمستقبل أدخلت عليه أحرف الاستقبال^(٦٣). ولم يذكر الزجاجي فعل الأمر ولا خصص له زماناً، مما يعني أنه يرى رأي الكوفيين فيه، وهذا يفسر قول قطرب (٢٠٦ هـ) إن الفعل ضربان يدلان على ثلاثة معان^(٦٤)، ومع ذلك تجده في الإيضاح يبطل قول الكوفيين بالفعل الدائم؛ لأن الأفعال عنده عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين، فمحال قولهم بالدائم، أما فعل الحال عنده فلا يرد عليه ذلك؛ لأنه المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز الماضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته^(٦٥). وعلى ذلك فزمان الحال يخالف زمان الدائم عند الكوفيين، كما فسره الدكتور المخزومي بأنه زمان عام مستمر لا نص فيه على مضي أو حال، أو استقبال^(٦٦)، والذي يحدده في الاستعمال، إذن، القرينة كما رأينا عند الفراء.

ولم يكن الزجاجي وحده من تابع الكوفيين في أصل فعل (الأمر)، بل صرح ابن هشام بذلك، إذ نقل قول الكوفيين والأخفش إن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً، في نحو: فم واقعد، وإن الأصل: لنقم، ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، وذكر أنه بقولهم يقول؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقراءة جماعة: (فبذلك فلنفرحوا) [يونس: ٥٨]، ولأنك تقول: اغز، واخش، وارم، واضربا،

واضربوا، واضربي، كما تقول في الجرم، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، ك(بعث، وأقسمت)، وهي مع ذلك أفعال؛ لأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكن ادعاء ذلك في نحو: فم؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، فتشكل فعليته، فإذا ادعي أن أصله: لتقم، كان الدال على الإنشاء اللام^(٦٧).

واستدلال ابن هشام متين لا يقبل النقص، إلا أن ادعاء الإعراب في فعل الأمر منقوض بما ذكره الرضي الذي تابع الكوفيين في أن القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، إلا أنه يرى أنه حينئذ بني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة، وذلك لأنه شابه الاسم عنده بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله، والذي غر الكوفيين حتى قالوا: إنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياس المذكور، ومجيئه باللام في الشعر، ومعاملة آخره معاملة المجزوم، والحمل على (لا النهي)، التي تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب، وهذه كلها لا تصلح عنده دليلاً على الإعراب ما دام عمل الجازم لم يظهر، والفعل قد بقي على سكونه الذي هو الأصل فيه قبل التركيب كما ذكرنا^(٦٨). والأولى أن يقال إنه بني لتغلب الدلالة النحوية للمعنى الإنشائي على الدلالة المعجمية، وضعف تصرفه في الكلام كما ذكرنا.

ولم يسلم قول النحاة باشتراك (المضارع)، في الدلالة على زمانَي الحال والاستقبال من الاعتراض، إذ نُقل عن المناطقة ردهم وجود زمانٍ للحال بالكلية؛ تبعاً لقضية منطقية معروفة تتعلق بإنكار (الآن)؛ لأن الأحداث عندهم قسمان: قسم كان فهو ماضٍ، وقسم لم يكن بعد فهو مستقبل، ولا ثالث لهما، وقد رد ابن السيد البطليوسي قولهم وذكر أن (الآن) الذي يسمي حد الزمانين، وإن لم يمكن أن يقع فيه فعلٌ على التمام؛ لأنه يمضي جزءاً بعد جزء، فلا يرد الثاني إلا وقد صار الأول ماضياً، فإن المستعمل في صناعة النحو، والمقصود منه بفعل الحال: ما كان زمان وجوده هو زمان الإخبار عنه، كما أن الماضي هو الذي يخبر عنه في زمان متأخر عن زمان وجوده، والمستقبل ما يحدث عنه في زمان متقدم على زمان وجوده^(٦٩). ولما ذكرنا تجد الزجاجي يصف فعل الحال بأنه حقيقة في المستقبل؛ لأنه يتكون أولاً بأول؛ ولهذا جاء الحال بلفظه^(٧٠). وقد ذكر السيوطي (٩١١هـ) خمسة أقوال في نوع دلالة المضارع على زمانه، أولها أنه لا يكون إلا للحال، والثاني أنه لا يكون إلا للمستقبل، والثالث وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما، والرابع أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، واختاره السيوطي، والدليل يشهد لاختياره، إذ إن أصل الفعل أن يكون خبراً، والأصل في الخبر الصدق، وفعل الحال هو الذي يمكن الإشارة إليه، فيتحقق وجوده، فيصدق الخبر عنه. وأمّا إطلاق الخبر على المستقبل فمجاز؛ لأنه يصير حاضراً. وأمّا القول الأخير فعكسه، وهو اختيار الزجاجي^(٧١).

أما المُحدِّثون فيرون أنّ النّحاة ركّزوا اهتمامهم على الزّمن الصّرفيّ من خلال الصّيغ الفعليّة المعزولة عن سياقاتها، ولم يربطوا بين الصّيغ الصّرفيّة والسّياقات التي تأتي فيها في مثل هذه التّراكيب، مثل: بِعْتِكَ هذه السّيارة، لمن تُحدّثه الآن، ودعائك لمن مات، قائلاً: يَرْحَمُهُ اللهُ^(٧٢)، إلّا ربطاً عارضاً غير مُعمّق. ودعا الدكتور تمام حسّان إلى طريقة في دراسة الزّمن النّحويّ تعتمد النّظر في أسلوبيّ الخبر والإنشاء؛ لأنّه إذا كان الزّمن النّحويّ وظيفاً في السّياق، فإنّ علينا أن ننظر في هذا السّياق لنكشف عن الزّمن. والنظر في أنواع السّياق يكون في ضوء أنواع مباني الجملة العربيّة، خبريّة كانت أو إنشائيّة، وما تحت كلّ منهما من تفرّعات، فالجملة المثبتة تحتفظ لصيغتي (فعل) و(يفعل) بزمنهما الذي أعطاه إيّاهما النظام الصّرفيّ، ثمّ بحسب ما يعرض للزمن في هاتين الصيغتين من معاني الجهة التي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب والانقطاع والتجدّد وغيرها، يجري التخصيص، أمّا المنفية: فإنّ الغالب فيها هو استعمال المضارع للدلالة على المضيّ، وجمل الإنشاء في ما عدا الاستفهام تقتصر على إفادة الحال أو الاستقبال بحسب القرائن، ولا دلالة فيها على المضيّ، وإن أتت بصيغته^(٧٣). والحق أنّ للقدماء جهوداً لا تُغفل في دراسة الزمن السياقيّ، تجد آثارها عند الرضيّ وابن مالك والسيوطي^(٧٤).

المجموعة النحويّة المغلقة :

على الرغم من تعدّد محاولات التجديد وما أتت به في باب أقسام الكلام، ولا سيّما محاولة الدكتور تمام حسّان في تقسيمه الكلمة العربيّة على سبعة أقسام^(٧٥)، لم أجد، في حدود علمي، من حاول أن يحصر أو يضبط كلّ أصناف الكلم التي تنتمي إلى المجموعة النحويّة (المغلقة) أصالةً، على الرغم من وضوح الفارق الدلاليّ بينها وبين المجموعة الأخرى. وثمة إشارات متفرّقة تجدها مبثوثة في تضاعيف المباحث النحويّة، منها، على سبيل التمثيل لا الحصر، أنّ الدكتور إبراهيم أنيس جعل، على وفق تقسيم المحدثين، أقسام الكلم أربعة: (الاسم، والضمير، والفعل، والأداة)، ثمّ قسم الضمير على أربعة أقسام، منها الضمائر!!، وضمّ إليها الموصولات والإشارة وألفاظ العدد^(٧٦). أمّا الدكتور تمام حسّان فقد عدّ قسم الضمائر شاملاً لكلّ من أسماء الإشارة وهي عنده من ضمائر الحضور^(٧٧)، والأسماء الموصولة وهي عنده من ضمائر الغيبة^(٧٨). ولا تخفى خطورة هذا الانزلاق الإصطلاحيّ، حين يُعتمد إلى مصطلح مستقرّ أعب النحاة في تشكّله ليثبت على هذا المدلول، فيُحمّل عبئاً جديداً غريباً عنه في دلالته، وإن كان الإنصاف يقتضي أن نذكر أنّ ابن المؤدّب (من علماء القرن الرابع الهجري)، عدّ أسماء الإشارة من الأسماء المضمرة^(٧٩). إلّا أنّ تأثر الدكتور تمام بأقسام الكلم الثمانية في اللغة الإنكليزيّة، عموماً، وأقسام الضمائر فيها، خصوصاً، يبدو واضحاً إذا علمنا أنّ الضمائر فيها تقسم على سبعة أقسام منها ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر

الموصول، إلا أنّ ما نُفِده من هذه المحاولة يكمن في أنّ هذه الأقسام عنده، بمجملها، ليست من الأسماء، وهكذا هي الحال في الإنكليزية، فالضمائر (pronouns) في هذه اللغة ليست قسمًا من الأسماء (nouns) بل هي قسيمٌ لها، وتعرّف بأنّها الكلمات التي تستعمل مكان الاسم، وتحلّ محلّه، وهذا يدعم ما نحن بصددّه من التّأصيل^(٨٠).

ومن هذه المحاولات محاولة الدكتور مهدي المخزومي، الذي عدّ أقسام الكلم أربعة، حين جمع أشناتًا من الأدوات النحويّة، مصطلحًا عليها اصطلاحًا لا يخلو من تداخلٍ وتشابكٍ دلاليّين مع أبوابٍ أخرى، هو مصطلح (الكنائيات)، ضمّنه في موضعٍ بعض أدوات الاستفهام والشرط الاسميّة عند النحاة، وهي التي أطلق عليها الدكتور تمام حسّان اسم (الأدوات المحوّلّة) بتوسيع دائرتها لتضمّ المزيد، وضمّنها في موضعٍ آخر كلاً من الضمائر، والإشارات، والموصولات بجملة، زيادةً على ما سبق^(٨١)، علماً أنّ مصطلح (الكنائيات) مستعملٌ في باب العدد باعتبارٍ آخر^(٨٢)، وشاع استعماله للدلالة على الضمائر وحدّها عند الكوفيّين^(٨٣)، فهي أولى الأقسام بهذا الإطلاق، فضلاً عن أنّه مستعملٌ عند البصريّين للدلالة على معنىٍّ أعمّ من الضمير، إذ يُكنى بالظاهر مثل (فلان وكيت وكذا) ويُكنى بالضمير أيضاً^(٨٤). ثمّ إنّ الدكتور المخزومي ذكر في موضعٍ آخر أنّ المكني عند النحاة "أعمّ من الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول؛ لأنّهنّ جميعاً كنياتٌ عن الأسماء الظاهرة"^(٨٥)، وتابعه في عبارته هذه محقّق كتاب الأصول^(٨٦)، لكنّي لم أعثر على أيّ دليلٍ يصحّ إطلاق الكناية على الإشارة والموصول عند النحاة غيره، وهذا كلّ من التداخل الاصطلاحيّ الذي يرفضه المُحدّثون المختصّون في علم المصطلح.

ولا بدّ لنا من وقفةٍ هنا لنذكر أنّ علماء العربيّة لم يرغب عن حدسهم وحسّم اللغويّ الثاقب وجود مثل هذه الصلة الدلاليّة بين أقسام هذه المجموعة، وإن كان الدكتور محمّد علي سلطاني قد بالغ حين زعم أنّ سيبويه لم يكن غافلاً حين وسّع مدلول (الحرف) ليشمل طائفةً من الأسماء التي لا تستوفي علاماتها، وتستعمل استعمال الأدوات، بقوله: "وكذلك مَنْ وما، لأنّهما يجريان معها ولا يُفارقانها. تقول: مَنْ أمة الله ضربها، وما أمة الله أتاها، نَصَبٌ في كلّ ذا، لأنّه أن يلى هذه الحروف الفعلُ أولى"^(٨٧).

ومثل ذلك قوله: " هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكّنة وذلك لأنّها لا تضاف ولا تصرّف تصرّف غيرها، ولا تكون نكرةً. وذلك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، وقيل، وبعد. فهذه الحروف وأشباهاها لما كانت مبهمةً غير متمكّنة شُبّهت بالأصوات وبما ليس باسمٍ ولا ظرفٍ"^(٨٨). فمعلومٌ أنّ سيبويه يطلق مصطلح الحرف على الكلمة أيّاً كانت، متابعاً في ذلك الخليل^(٨٩). ومن هذا قوله في باب الحرف الذي يُضارع به حرفٌ من موضعه، ويعني بالحرف هنا الصوت بدلالة

(الموضع)، أي: (المخرج): " فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الذال.... وهي من نفس الحرف" (٩٠).
والمقصود أنهما من الكلمة نفسها، وهكذا النصوص التي أوردها، لكن إشارة سيبويه نافعة في ما
يخصّ طابع الإبهام وشبه الحرف الذي أسبغته على هذه الظروف!
أما إشارات علماء العربية إلى أنّ سبب بناء الاسم شبه الحرف، وأنّ هذا الشبه في أحد وجوهه
هو شبهة في الافتقار إلى غيره في تمام معناه، فإنّها تُعدّ نصّاً صريحاً على تلك القاعدة، غير أنّهم،
كدأبهم، فرّعوا أوجه الشبه فكانت عند ابن مالك أربعة: (الوضعيّ) و(المعنويّ) و(النيابيّ)
و(الافتقاريّ) (٩١). وهي عند ابن هشام ثلاثة، إذ جمع القسمين الأخيرين تحت مصطلح واحد هو
(الشبه الاستعماليّ) (٩٢).

وبالنظر إلى ما ذكرنا نجد أنّ من الممكن ردّ وجوه الشبه جميعاً إلى وجه واحد هو (الافتقار
الداليّ)، الذي يظهر في القيد الملازم، ويمكن تفسيره بالميل إلى المعنى الوظيفي، والابتعاد عن
المعنى المعجمي، وهذا يجعل من الممكن عدّ هذه الأسماء التي التفت القدماء إلى سبب بنائها،
على اختلافها منتمية إلى المجموعة المغلقة التي تتصدّرها الحروف، حروف المعاني (٩٣)، ما دامت
تحمل معاني نحويّة، ومع هذا لن نعتمد مقولة البناء والإعراب أساساً في تسمية مصطلحات هذا
القسم؛ لأنّها مقولة شكلية لا دلالية ولها استثناءات كثيرة.

ويكفينا في الاستدلال على وجه الشبه الذي ذكرنا ما أورده الشاطبي (٧٩٠هـ) في شرح
الخلاصة الكافية من أنّ المقصود بالشبه الافتقاريّ كون الاسم وضع مفتقراً إلى ما يفسّر معناه
وبيّنه، ولم يكتفِ بذكر الموصولات المفتقرة إلى صلاتها مثلاً، بل زاد المضمّرات وذكر أنّها
وضعت على الافتقار إلى مفسّر يعود عليها فهي متوقّفة في فهم معانيها على غيرها، كما أنّ
الحروف تدلّ على معنى في غيرها (٩٤)!

وأزيد على ما ذكره الشاطبي، قول ابن عقيل (٧٦٩هـ) في التفريق بين (العلم) وغيره من
المعارف بأنّ (العلم)، وحده، يعيّن مسماه من غير قيد، أمّا الضمائر فتعيّنه بقيد التكلم والخطاب
والغيبية (٩٥)، وذكر الشاطبي أنّ قيد اسم الإشارة في التعيين كون المسمّى مشاراً إليه بهذا الاسم، وأنّ
قيد الموصول صلته، وكذلك المعرف ب(ال)، والمضاف. وقد يقود هذا إلى القول إنّ المعرف ب(ال)
ينبغي أن يُعدّ في هذه المجموعة ما دام الاحتياج إلى القيد معياراً لها، فنجيب عن ذلك بأنّه يختلف
عمّا ذكرنا بأنّه يدلّ بلا قيد على مسمّى غير معيّن، ويحتاج إلى القيد لتعيينه فحسب، أمّا باقي
المعارف من المبنيات فلا تدلّ على مسمّى قطّ إلاّ بالقيد. فهذا فرق دلاليّ يجعل من الممكن
استعمال الاسم المعرف ب(ال) حال كونه نكرة بلا قيد، ولا يمكن مثل هذا في الباقي، وهو فرق بين

ما هو نكرةً قابلةً للتعريف، لها معنًى معجميٌّ وبين ما هو مبهمٌ إمّا في أصل وضعه، وإمّا بمفارقة أصله ليستعمل في المعاني النحويّة، سواءً تعرّف أم لا!

وقد تنبّه البلاغيّون على ما أصلناه، إذ ذكروا "أنّ كلاً من المعرفة والنكرة يدلّ على معيّن، وإلّا امتنع الفهم، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ (النكرة) يفهم منها ذات المعيّن فقط، ولا يفهم منها كونه معلوماً للسامع، وأنّ (المعرفة) يفهم منها ذات المعيّن، ويفهم منها كونه معلوماً للسامع لدلالة اللفظ على التعيين، والتعيين فيها إمّا بنفس اللفظ من غير احتياجٍ إلى قرينةٍ خارجيّةٍ كما في (العلم)، وإمّا بقرينة تكلمٍ أو خطابٍ أو غيبةٍ كما في الضمائر، وإمّا بقرينة إشارةٍ حسيّةٍ كما في الإشارة، وإمّا بنسبةٍ معهودةٍ كما في الأسماء الموصولة..."^(٩٦).

وأورد الشاطبيّ مسألةً هي غايةً في الأهميّة، تدلّ على أنّ قولنا إنّ هذه الأسماء تُشبه الحروف في افتقارها المعجمي لا يُعارض عدّها من المعارف، فقال: " (أنت) مثلاً موضوعٌ للمخاطب نفسه، من حيث هو مخاطبٌ،... فـ(أنت) بهذا الاعتبار معرفة، فإذا اعتبرت لفظ (أنت)... من جهةٍ أخرى وجدته صالحاً لغيره من المخاطبين... فإذا كان صالحاً لما عُيّن به ولغيره، فهو من هذه الجهة غير معرفة، وإن كان هذا الاعتبار مجازياً فهو من الاعتبارات المقصودة"^(٩٧).

وهذا ما أشار إليه البلاغيّون في حديثهم عن ضمير المخاطب بقولهم: "وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، وقد يستعمل أحيانا دون أن يُقصد به مخاطبٌ معيّنٌ كقول المتنبيّ:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا"^(٩٨)

أخرج الكلام هنا في صورة الخطاب ليُفيد العموم"^(٩٩). وهذا ما فُصدَ بالاعتبار المجازي.

ولم يغفل الشاطبيّ عن قسمٍ كبيرٍ من الأسماء يفتقر إلى غيره في الدلالة على معناه، وهو قسم الظروف والأسماء التي تلازم الإضافة، والأسماء التي تحتاج إلى التمييز لإزالة إيهامها، فقد ذكرها في حديثه عن الشبّه الافتقاريّ، وفرّق بينها وبين ما هو مبنيٌّ لهذا السبب، بأنّ حالة الافتقار تُعرض لها حال التركيب، وليست متأصلةً فيها في أصل الوضع، فلم يُعتبر افتقارها ولم تُثنَ؛ وهذا ما دعا ناظم الألفيّة إلى تقييد الافتقار بقوله: (أصلاً)^(١٠٠). وفي ظنيّ أنّه يمكن أن نقول إنّها تقع بين المجموعتين، أو تتفرّع عن إحدهما؛ لأنّها تضمّ مفرداتٍ مبنيةً حيناً ومعربةً حيناً آخر، ومنها ما يتصرّف ومنها ما لا يتصرّف، فبعضها، إذن، افتقاره متأصلٌ لا على مستوى التركيب فحسب، ويكفي في الاستدلال على هذا أنّ الرضيّ يرى أنّ حقّها أن تبني ولكن ملازمتها للإضافة، وهي من خصائص الأسماء، رجّحت جانب الاسميّة فيها، وأبعدت عنها شبّه الحرف فأعرّبت في الصورة"^(١٠١). وهذا يعيدنا إلى ما ذكره جون ليونز من أنّ أفراد هذه المجموعة تتفاوت في بعدها

وقربها من المعجمية، فكلّما هذا القسم لها في أنفسها معنى معقول لكنّها تفتقر إلى غيرها عند التركيب، وتؤدّي معناها الوظيفي في ذلك (الغير) (١٠٢).

ولم يبق إلا أن نؤيد ما توصلنا إليه بما فعله الزمخشري في مفصله، إذ كان في منهجه الذي اختاره، كما ذكرنا، مراعيًا التسلسل الهرمي الدلالي في الحقل الواحد، فبدأ، خلأً لابن مالك، بالاسماء المعربة : المرفوعة، فالمنصوبة ثمّ المجرورة، فكان آخر المجرورات عنده الأسماء التي تلازم الإضافة، يأتي بعدها الاسم المبني، لولا أنه فصل بينهما بقسم التوابع الذي لم يجد بدأ من وضعه هنا حتى يتجنّب تكراره. ولو وضع قسم الأفعال المعربة بعد المرفوعات والمنصوبات، لكون الجر لا يختص بها، ووصل بين المبنيات والحروف، لكان أكثر توفيقاً !

يتلخّص من كلّ ما سبق أنّ هذه المجموعة تنقسم على مجموعتين ثانويتين، إحداهما: المبهمات المعجمية، والأخرى: الأدوات النحوية. فما كان من مفردات هذه المجموعة مؤثراً في غيره معنى ملازمًا في الاستعمال، فهو الأداة، وما كان منها يحلّ مع قيده محلّ الاسم المنتمي إلى المجموعة المعجمية فيشترك معه في بعض الملامح الدلالية، لا جميعها، فهو المبهم. أقسام المبهمات :

قبل الدخول في تفصيلات الأقسام لا بدّ من ذكر العلاقة التسلسلية بين هذه المبهمات من حيث شدّة إبهامها، لإدراجها من الأقلّ إبهامًا إلى الأكثر، فنقول بدءًا إنّها تُقسم على قسمين:

- مبهمات تتعرّف بالقيد الدلالي الذي يصحبها.
- مبهمات لا تتعرّف بالقيد وتبقى على إبهامها .

فمن القسم الأوّل ما عدّه النحويون من المعارف أصالةً، ويشمل: (الضمائر)، وهي بمجملها أعرف المعارف عند النحويين، غير أنّ ابن مالك أخرج (ضمير الغائب) السالم من الإبهام، أي الذي تقدّم مرجعه، من جملة الضمائر، وقدّم المتكلم على المخاطب، وجعل مرتبة الغائب بعد (العلم) (١٠٣). ولا يدخل (العلم) في تقسيمنا هذا هنا فيبقى التسلسل الذي انفرد به ابن مالك سليمانًا بإخراجه (١٠٤). يأتي بعد هذه عند النحويين (المشار به)، أي: اسم الإشارة، ثمّ الموصول، أمّا بقية المعارف فلا شأن لها في هذا القسم.

وعلى هذا فالعلاقة التسلسلية بدءًا بالأقلّ إبهامًا على النحو الآتي: ضمير المتكلم، ضمير المخاطب، ضمير الغائب، فالمشار به (اسم الإشارة)، فالموصول.

أمّا القسم الثاني المشتغل على المبهمات التي لا تتعرّف بالقيد فيضمّ ما يلزم الإضافة غالبًا من الكلمات، وهي نوعان: ظروفٌ وغير ظروفٍ. فالأوّل يشمل الظروف غير المتصرفة، والثاني يضمّ ألفاظ المماثلة والمغايرة والتبويض وما شابهها (١٠٥). ودليل عدم تعرّفها بقيد الإضافة أنّها

توصف بها النكرات، فيقال: مررتُ برجلٍ عندك، وقبلك، وغيرك، وتوغلها في الإبهام، عند النحويين، منعوا دخول (ال) التعريف على أغلب هذه الألفاظ^(١٠٦).

تقسيم الأدوات :

قسّم الدكتور تمام الأدوات على قسمين: أصليّة ومحوّلة، وهذا إنّما هو تقسيمٌ باعتبار الأصل الذي جاءت منه، ولا أثر له كبيراً في عمل هذه الأدوات ووظائفها ودلالاتها. أمّا تقسيم هذه الأدوات بحسب الأساليب والمعاني التي تخدمها فسيكون نافعاً في تحديد دلالة كلّ قسمٍ منها مع التنبية على ما له أصلٌ في المجموعة المعجميّة المفتوحة، فارقه ليعمل عمله في التعليق والربط ضمن أسلوبٍ معيّن، وما له أصلٌ في مجموعة المبهمات ثمّ استعمل في معنًى وظيفيّ بعيداً عن ذلك الأصل، وما ليس له أصلٌ فهو موغلٌ في الحرفيّة لا يفارقها البتّة. ولن نغادر مصطلح النّحاة الخاصّ بالطائفة الأخيرة وسنلتزم بتسميتها (حروف المعاني) ما دام الأمر قد استقرّ على هذا، وإن كنا سنحتاج دوماً إلى تقييد (الحرف) بكلمة (المعاني)، علماً أنّ الزجّاجي هو الذي زاد هذا القيد؛ للمغايرة بين ما يطلق على أحد حروف الهجاء وما يطلق على أحد حروف المعاني؛ ولأنّ كلّ واحدٍ منها يفيد معنًى من المعاني كالاستفهام والابتداء والاستعلاء والمجازاة، ولتستقرّ له هذه الدلالة الخاصّة من بين دلالاتٍ كثيرة أثقل بها مصطلح الحرف^(١٠٧). أمّا سائر الأدوات التي تحوّلت عن أصلٍ ما فلن نجد بدءاً من استعارة مصطلح الدكتور تمام (الأدوات المحوّلة) للتعبير عنها؛ لأنّها لم تحظْ بتسمية خاصّة بها تميّز قسمها الخاصّ بها من بين قسمي مصطلح (الأدوات) العامّ، كما هو الحال مع نظيرتها (حروف المعاني)، وإن كان الزمخشريّ قد اقترب من مفهومها حين قسّم حروف المعاني على ثلاثة أضرب: "ضربٍ لازمٍ للحرفيّة، وضربٍ كائنٍ اسماً وحرفاً، وضربٍ كائنٍ حرفاً وفعلاً"^(١٠٨). فلو أنّ هذا المفهوم انسحب على سائر الأدوات من غير الحروف لانتطبق تماماً عليها، فمنها ضربٌ يستعمل موصولاً ومنها آخر يستعمل ظرفاً وثالثٌ يستعمل فعلاً تاماً، غير استعمالها أدوات، ممّا يجعل تسميتها بـ(الأدوات المحوّلة) منطبقةً عليها تماماً.

ويمكن قسمة (الأدوات) على قسمين رئيسين، أحدهما: أدوات (الجمليّة البسيطة)، والآخر: أدوات (الجمليّة المركّبة)، وقد استعرنا هذين المصطلحين من اللغة الإنكليزيّة، إذ يقابلهما: (simple sentences)، و (compound sentences). ويفيدنا هذا التقسيم في عزل الأساليب التي لا توصف بأنّها خبريّة ولا بأنّها إنشائيّة كالشرط والاستثناء في قسمٍ خاصّ بها، لا كما فعل الدكتور تمام إذ أدمج الشرط بالأساليب الإنشائيّة وأغفل الاستثناء^(١٠٩). فالقسم الأوّل يضمّ فرعين، أحدهما: أدوات الأساليب الخبريّة، وتشمل: أدوات النفي والتوكيد والإضافة والنسخ، والآخر: أدوات الأساليب الإنشائيّة بقسميها: الطليبيّة، وغير الطليبيّة. فالطليبيّة تشمل: أدوات الاستفهام والأمر (باللام) والعرض

والتحضيض والتمني والنداء والاستغاثة، وغير الطلبية تشمل: أدوات الترجي والندبة والتعجب والمدح والذم والقسم، ويضم القسم الثاني الرئيس أدوات الشرط والاستثناء والعطف.

الخاتمة ونتائج البحث:

- يقال إن أول الفكرة آخر العمل، وبعد فقد وصلنا إلى آخره، فاتضح لدينا نوع الاضطراب الحاصل في تسمية أقسام الكلم الثلاثة، وعدّ المبهمات المعجمية، ظروفًا كانت أو ضمائر وموصلات وإشارات، في قسم الأسماء، على الرغم من أن معناها ليس في نفسها بل في قيدها الدلالي وضميمتها التي لا تنفك عنها.
- لاحظنا في ثنايا البحث تناقض حدّ الفعل مع ما ينسب إلى طائفة الأفعال من الأدوات الجامدة المحولة عن الفعلية، التي يكاد بعضها لا يقبل إلا علامة واحدة من علامات الأفعال، قنع النحاة بها كيلا ينقضوا قسمتهم المعهودة.
- نلمس في إلحاق قسم الأدوات المحولة بقسم حروف المعاني، وتسمية القسمين بالأدوات عمومًا فائدة تجنى، تتمثل في أن نجمع الأدوات على اختلاف أصولها بدلًا من تفريقها بين الأسماء والأفعال والحروف، ثم نوزعها وفق الأساليب اللغوية، التي تؤدّيها غالبًا مثل هذه الأدوات في كل اللغات.
- وضعنا تأصيلًا معجميًا، وافقنا فيه بعض المحدثين، لقضيّتي الإعراب والبناء، جعلنا فيه الإعراب استحقاقًا للمفردات النامة الدلالة المعجمية، والبناء للمفتقرة إليها منها.

هوامش البحث

- القرآن الكريم .
- ١ ينظر: المصطلح الصرفي ٧ .
- ٢ أمالي الزجاجي: ٢٣٨-٢٤٩ .
- ٣ الكتاب ١/١٢ .
- ٤ ينظر: المقتضب ١/٣ .
- ٥ ينظر: الأصول في النحو ١/٣٨ .
- ٦ ينظر: الصحابي في فقه اللغة العربية ١ / ٤٨-٤٩، و إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ٥-١٤، وأقسام الكلام العربي ٣٥-٦٧ .
- ٧ المفصل في صنعة الإعراب ١ / ٢٣ .
- ٨ ينظر: شرح الرضي على الكافية- تحقيق عمر حسن ١/٣٥-٣٦ .
- ٩ ينظر: نفسه ١/٤٠ .
- ١٠ المفصل في صنعة الإعراب ١ / ٣١٩ .
- ١١ ينظر: شرح الرضي على الكافية- تحقيق عمر حسن ١/٣٨، و ٥/٤ .
- ١٢ أقسام الكلام العربي ٧٤ .
- ١٣ ينظر: شرح الرضي على الكافية- تحقيق عمر حسن ١/٤٠ .

- ١٤ المفصل في صنعة الإعراب ١ / ٣٧٩ .
- ١٥ ينظر : شرح الرضي على الكافية- تحقيق عمر حسن ٤/٢٥٩ .
- ١٦ ينظر : نفسه ١/٣٦ .
- ١٧ ينظر : نفسه ١/٣٨ .
- ١٨ هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية في علم اللسان. برع في العربية والقراءات والحديث والأدب. اشتهر بكتاب (شرح المقرّب) المُسمّى (التعليقة) توفي في ٦٩٨ هـ . ينظر: بُغية الوعاة: ١/١٣-١٤ .
- ١٩ ينظر : شرح المقرّب المسمّى التعليقة ١/١٢٣-١٢٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٢٦-٢٧ .
- ٢٠ ينظر : شرح شذور الذهب ١٣-١٤ .
- ٢١ ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ / ٤٠، وأقسام الكلام العربي ٨١ .
- ٢٢ ينظر: مقدّمة لدراسة التراث المعجمي العربي ٧٢ .
- ٢٣ ينظر: نفسه ١٣ .
- ٢٤ اللغة وعلم اللغة ٢١٦ .
- ٢٥ تنسب التسمية لابن صابر الأندلسي (٦٦٦هـ) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣ / ٩١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣ / ١٠٤ .
- ٢٦ ينظر: نحو التيسير ٦٣-٦٤ .
- ٢٧ شرح الأشموني ١/٤٧ .
- ٢٨ ذكر الدكتور محمد علي سلطاني أنّ الزجاجي أوّل من أطلق مصطلح حروف المعاني لتمييزها من حروف المعجم والدلالات التي ينوء بها مصطلح الحرف . ينظر : الإيضاح في علل النحو ٥٤، وأبحاث في اللغة ٩ .
- ٢٩ شرح الرضي على الكافية ٣/١٦٨ .
- ٣٠ ينظر : تشكّل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب ١١ ، ١٧٦ .
- ٣١ المنصف- شرح كتاب التصريف ١ / ٨ .
- ٣٢ ينظر : معايير التصنيف في النحو العربي، مقال في مجلّة الدراسات اللغوية، المجلد التاسع، العدد الرابع، الصفحة: ٥١ ، ٧٢ .
- ٣٣ ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١/٣٧ .
- ٣٤ ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٤-٢٦٥، وشرح الرضي على الكافية ١/٧٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٨١-٨٢، وإحياء النحو ٥٣، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٧٠ .
- ٣٥ ينظر: شرح الرضي على الكافية- تحقيق عمر حسن ١/٦٢-٦٤ .
- ٣٦ ينظر: نحو التيسير ٦٥-٦٦ .
- ٣٧ ينظر: التطور النحوي ١١٥ ، ومباحث في علم اللغة واللسانيات ٩٤ .
- ٣٨ الكتاب ١/٢٣-٢٤ . وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٧٥ .
- ٣٩ ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٤-٢٦٥ .
- ٤٠ ينظر: نتائج الفكر في النحو ٣١٣، وشرح المفصل ١/١٩٨-٢٠٠ .
- ٤١ ينظر: شرح التسهيل ١/٢٨٩، وشرح ابن عقيل ١/٢١٦ (الهامش ٢) .
- ٤٢ ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١/٣٧، وشرح الرضي على الكافية- تحقيق عمر حسن ١/٦٢ ، ١/٦٧ ، ١/٢٩٤-٢٩٥ .
- ٤٣ شرح الرضي على الكافية - تحقيق عمر حسن ١/٢٩٥ .
- ٤٤ ينظر: الغرّة في شرح للمع ١/١٥٧-١٦١ (القسم الثاني). وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٦ .
- ٤٥ ينظر: نحو التيسير ٨٠-٨٤، و ٧٢ .
- ٤٦ ينظر: الغرّة في شرح للمع ١/١٦٠-١٦١ (القسم الثاني). وشرح الرضي على الكافية- تحقيق عمر حسن ١/٢٩٦، والرد على النحاة - تحقيق شوقي ضيف ٩٠ .

- ٤٧ ينظر: الصاحبى في فقه اللغة العربية ١ / ١٤٦، وجواهر البلاغة ١٤١، و١٥٦، و١٦٣.
- ٤٨ ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٩٩.
- ٤٩ ينظر: شرح الرضى على الكافية- تحقيق عمر حسن ٢٠١/٢-٢٠٢.
- ٥٠ ينظر: الأصول في النحو ١/٤٠٨، و الجمل في النحو ٦١.
- ٥١ ينظر: العزة في شرح اللمع ١/٥٤٨-٥٤٩.
- ٥٢ ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١/١١٣، ١/٣٧٩.
- ٥٣ ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٤١٣.
- ٥٤ ينظر: شرح اللمع (للشريف الكوفي) ٢٠٨.
- ٥٥ ينظر: الكتاب ٤/٤٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٥٥.
- ٥٦ ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/٧٧، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٣.
- ٥٧ المقتضب: ٣/٢١٤. وينظر: ٣/٦٩، والكتاب ١/١٢.
- ٥٨ ينظر: الأصول في النحو ١/٣٦-٣٧، وشرح اللمع للشريف الكوفي ٧٤، والجمل في النحو ٧-٨ (القسم الثاني).
- ٥٩ ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٢٧.
- ٦٠ معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٥.
- ٦١ نفسه ٢ / ٤٢٠.
- ٦٢ ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٤٤(الهامش)، وشرح الرضى على الكافية- تحقيق عمر حسن ٣/٤١٧.
- ٦٣ ينظر: الجمل في النحو ٧-٨ (القسم الثاني).
- ٦٤ ينظر: إصلاح الخلل ٢١.
- ٦٥ ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٣، ٨٦-٨٧، وبهامشه حجج السيرافي في الرد على الكوفيين.
- ٦٦ ينظر: مدرسة الكوفة ٢٧٩.
- ٦٧ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ١/٣٠٠. والقراءة التي أشار إليها أوردها ابن جنّي في (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١ / ٣١٣)، عن النبيّ، صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدي، وهلال بن يساف والأعمش بخلاف وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد، وذكر أنّ أبي بن كعب قرأ: "قَبْدَلِكْ فَاْفَرَحُوا" ، ويبدو من كلامه ترجيحه هو الآخر لرأي الكوفيين.
- ٦٨ ينظر: شرح الرضى على الكافية- تحقيق عمر حسن ٤/٨٥.
- ٦٩ ينظر: إصلاح الخلل ٢٠.
- ٧٠ ينظر: الإيضاح في علل النحو ٨٧.
- ٧١ ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٣٦-٣٧، والاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع ٥٦٥-٥٦٧.
- ٧٢ ينظر: الزمان الدلاليّ ٢٠٨.
- ٧٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٣-٢٥٠.
- ٧٤ ينظر: شرح الرضى على الكافية- تحقيق عمر حسن ٤/١١-١٢، وشرح التسهيل ١٧-٣٢، وهمع الهوامع ٣٧/١.
- ٧٥ ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها ٩٠.
- ٧٦ ينظر: من أسرار اللغة ١٩٦-٢٠٧.
- ٧٧ ينظر: المقاصد الشافية ١/٢٥٧، إذ ذكر الشاطبي أنّ لفظ الحضور يشمل المتكلم والمخاطب واسم الإشارة.
- ٧٨ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١١٠.
- ٧٩ ينظر: دقائق التصريف ٥٣٨-٥٤٠.
- ٨٠ ينظر: جملة الصلّة في العربيّة والإنكليزيّة دراسة تقابليّة ٢٨-٢٩.
- ٨١ ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها ١٢٣، في النحو العربيّ نقد وتوجيه ٢٧٠، في النحو العربيّ قواعد وتطبيق ٤٧-٦٠.

- ٨٢ ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٢٢٤/١ .
- ٨٣ ينظر: (معاني القرآن) للقرآء ٥/١ .
- ٨٤ ينظر: (شرح المفصل) لابن يعيش ٢٩٢/٢ ، و(المصطلح النحوي) لعوض القوزي ١٤٣ .
- ٨٥ مدرسة الكوفة ٣١٤ .
- ٨٦ ينظر: الأصول في النحو ٧٩ (الهامش) .
- ٨٧ الكتاب لسبويه ١ / ١٢٧ .
- ٨٨ نفسه ٣ / ٢٨٥ . وينظر: أبحاث في اللغة ٩ .
- ٨٩ نفسه ٣ / ٢٨٥ . وينظر: المصطلح النحوي ١١٦ .
- ٩٠ نفسه ٤ / ٤٧٧ .
- ٩١ ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٣٠-٣٤ .
- ٩٢ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٥٤-٥٧ .
- ٩٣ ذكر الدكتور محمّد علي سلطاني أنّ الزجاجيّ أوّل من أطلق مصطلح حروف المعاني لتمييزها من حروف المعجم وغيرها من الدلالات التي ينوء بها مصطلح الحرف . ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٤ ، و: أبحاث في اللغة ٩ .
- ٩٤ ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٨٢/١ .
- ٩٥ ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١١٨ .
- ٩٦ جواهر البلاغة ١ / ١٠٨ .
- ٩٧ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٤٩/١ .
- ٩٨ ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ١ / ١٦٦ .
- ٩٩ جواهر البلاغة ١ / ١٠٨ .
- ١٠٠ ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٨٢/١-٨٣، وشرح ابن عقيل ٣٤/١ .
- ١٠١ ينظر: شرح الرضيّ على الكافية- تحقيق عمر حسن ٤٩٥/١ .
- ١٠٢ كلمة (غير) ملازمة للاضافة لفظاً أو تقديراً ، وهي موعلة في الإبهام فلا تتعرّف، حتّى مع الاضافة. ومنعوا دخول حرف التعريف عليها، لكنّ بعض الباحثين يسوّغ ذلك بأنّ (ال) تكون فيها حينئذٍ عوضاً عن المضاف إليه، وهو غير متّفقٍ عليه، ولا هو ممكّن في كلّ موضع . ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٣٧/١ هامش (١) .
- ١٠٣ ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٥ .
- ١٠٤ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٩٩ .
- ١٠٥ ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١ / ١١٧ .
- ١٠٦ ينظر: الكتاب ٤٧٩/٣، وشرح الرضيّ على الكافية- تحقيق عمر حسن ٣٧/١ (هامش ١) .
- ١٠٧ ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٤، مدرسة الكوفة ٢٤٢ ، وأبحاث في اللغة ٩ .
- ١٠٨ المفصل في صنعة الإعراب ١ / ٣٧٩ .
- ١٠٩ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٩ ، والمصطلح النحويّ -دراسة نقدية ١٩٤ (الهامش ٢) .

Parts of Speech According to Modern Lexical Theory

A research presented by master degree student:

Sulaf Mustafa Kamil

Supervised by dr. Abdulrahman Aljuboori

Abstract

Approaches to grammar varied in their ways of tackling grammatical functions, but they all agreed the triple division of speech in Arabic.

It's always said that the first to be thought, the last to be done! the basic concept of this research is based on the rejection of the triple division of speech in Arabic, taking in account the data of lexical theory that separates vocabulary belonging to the closed grammatical sets , that doesn't have the suitable entrance to be derived in dictionary from that belonging to the opened lexical set which has the ability to be derived and expanded . During completion of this research , it was clear that there is an obvious disturbance in the nomenclature of the three parts of speech , estimating the vague lexical meanings , whether adverbs or pronouns or relatives or demonstrations in the department of names , despite the fact that it's meaning is not in the word itself , but in it's semantic behavior , as it explains the clear contradiction occurred when the grammarians considered the aplastic particles transformed from the verbs as a part of verb's section.

And by dividing speech to the previously mentioned sets, it's now possible to put different vocabularies that give different grammatical functions by their two parts , whether the ambiguities which are considered as names by the grammarians or tools , in one set which is the closed one.

In addition , the grammatic proposals by its two divisions , became free of exception or customization , as we say for example : the names are either subject or object , and the subject is either nominative or subjunctive we don't exclude uninflectionals as we took it out of names category and put a lexical base , which is acceptable in some modern researchers in inflection and uninflection although it is not the critical issue in the semantic consideration , as it may encounter other causes like similarity, abbreviation and others.